

الفصل السادس

الأقلية والخسائر : نحن أسرة وأنت غير ذلك

**المقدمة : مصلحة مرتفعة ، تعرض للخطر ،
وسلطة شخصية**

كان أحد المواطنين الروس ، والمشهور بعدوانيته الشديدة يحلم بأن يستولى على مصنع في الشرق الأقصى بطريقة ما أو بأخرى ، منذ وقت ليس ببعيد . حصل على ما أراده ليس من خلال البيع والشراء ، ولكن التحايل على القضاء والبوليس . وهذه التصرفات تعيد إلى الأذهان لوردات المخدرات في المكسيك وعصاباتهم المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق، وتتخبط في أعمال قانونية وأيضاً غير شرعية ، غسيل الأموال ، والمناورات السياسية . إنهم ، غالباً ، يعملون تحت حماية البوليس المحلي . في مثل هذه الحالات ، من الصعب أن تميز بين الجريمة المنظمة ، مسئولية الدولة ، وسياسي الفساد . يستخدم عدد صغير نسبياً من الأفراد

الثروة ، السلطة السياسية وغالباً العنف للنزاع حول مصالح كبيرة ولمكافآت اتباعهم ، في سياقات حيث المراجعات المؤسسية ، والضمانات القانونية قد لا تعني الكثير . سلطتهم ليس واضحة إذا ما كانت عامة أو خاصة - غالباً كليهما - ولكنها بالتحديد شخصية . الفرص السياسية والاقتصادية كبيرة ، ومن الصعب حماية المكاسب ؛ أولئك الشجعان (أو الأغبياء) بدرجة كافية للتحدي أو المعارضة علناً لمثل هذه التعاملات قد يدفعون حياتهم ثمناً .

الفرصة ، الخطر ، والعنف

يمكن أن يرتبط فساد الأقلية والعشائر بالعنف . برلمانيون ، صحفيون ، وقضاة ، الذين عارضوا الفساد الروس قتلوا ، وهذا ما تعرض له أيضاً رجال أعمال ، مسؤولي أحزاب ، وصحفيين يجرون تحقيقات وتحريات في دورياتهم وصحفهم اليومية في المكسيك ، وخصوم التحاليل الانتخابية في الفلبين . تساهم النزاعات غير القابلة للتوقع حول المصالح الكبيرة ، وضعف تطبيق القانون في العنف ، ولكن بنفس الأهمية عجز المحاكم ومؤسسات الدولة الأخرى في حل المنازعات ، تنفيذ العقود ، وحماية حقوق الملكية . وحيث لا تستطيع الهيئات العامة تحقيق مثل هذه الضمانات تنبثق أسواق نشيطة في خدمات " الحماية " يلعب التهديد بالعنف دوراً في ضبط الاتباع ، الذين ، بصفة عامة ، لديهم خيارات متنوعة . شراء تدعيمهم بصورة متكررة مكلف جداً ، باستخدام حماية ، عضلية لما لا يمكن الاعتماد عليه ، يمكن أن يكون له تأثيرات استعراضية ذات قيمة .

كان فساد نخبة الكارتل مصدراً لما هو قابل للتوقع بدرجة كافية في إيطاليا ، كوريا وبوتسوانا ، للتعويض ، على الأقل ببعض الطرق ، عن ضعف المؤسسات الرسمية . ولكن فساد الأقلية المتحكمة والزمير يتغذى على

تدعيم عدم الأمان المتغلغل ، كما أن الفساد غير القابل للتوقع ، الأكثر تخريباً من الكل في سياقات التنمية . من المحتمل أن المستثمرين يصرون على مكاسب قصيرة الأجل ، بدلاً من التخطيط طويل الأجل ، أو سوف يتركون البلد تماماً . المؤسسات الأكثر أمناً ، والعائدات الأكثر استمرارية في الخارج تشجع على هروب رأس المال . ومع ذلك عدم وجود تنمية منتظمة على . لا يعني غياب مناورات السياسيين والأسواق ؛ سوف يحدث الكثير من النشاط خارج النظام الرسمي . من الصعب أن تخضع دوائر أعمال السوق السوداء للضرائب ، للتنظيم اللائحي ، وللقيدود لكي تزدهر المشروعات القانونية ، كما أن الأحزاب السياسة ، والمجتمع المدني قد يسيطر عليها اتباع القطاع الخاص . قد تحصل الأنشطة غير الديمقراطية أو تلك غير الشرعية على التشجيع والمكافآت أكثر من البدائل الرسمية المشروعة . لذلك ، المزيد من عمليات التحرر الاقتصادي والسياسي في غيبة المؤسسات القوية قد يضيف فقط المزيد من الزيت على النار . يمكن أن يصبح حكم القانون نوعاً من الخيال في سياق الأقلية المتحكمة والزمير ، بينما يصبح توقع الفساد والعنف النبوءة التي تحقق ذاتها .

الأقلية المتحكمة والزمير الإجرامية : ثلاث حالات

روسيا ، المكسيك والفلبين تتفق جميعها مع هذا النسق بطرق مختلفة إلى حد ما . شاهدت " روسيا " سقوط الدولة الديكتاتورية والاقتصاد والمخطط ، الذي قد دعم التنمية في بعض الأوجه بينما أعاقها في الكثير . قد كان التحرر الأكثر حدائه في " المكسيك " سياسياً . كان انتصار Vicente Fox في عام 2000 في الانتخابات الرئاسية الهزيمة القومية الأولى " للحزب الثوري الدستوري " PRI منذ تأسيسه قبل 71 عاماً . ولكن في الثمانينيات

(1980) تراجع دور الدولة في الاقتصاد بشكل واضح . في " الفلبين " تكثف التحرر الاقتصادي في بداية عقد التسعينيات (1990) ، على الرغم من أن إيقاعه أخذ في البطء في السنوات الأخيرة . يقدم كل من البلدان الثلاثة - روسيا أكثرهم - فرصاً اقتصادية ضخمة ، انطلاقاً من مواردها الطبيعية ، انبثاق الأسواق الديمقراطية ، والتصنيع بصفة خاصة في المكسيك . إنها بلدان متوسطة الدخل (قد تكون الفلبين استثناءً) .

عندما نتحرك من مجتمعات سوق التأثير إلى حالات الأقلية المتحكمة والزمير ، يصبح استخدام مصطلح " الفساد " أكثر صعوبة بطرق ذات معني ودلالة قاطعة . القوانين والمؤسسات أقل وضوحاً ومصداقية ، واستخدامها أكثر استبدادية ، الوظائف الممثلة للدولة مثل حماية الممتلكات وتنفيذ العقود تباشرها غالباً رموز القطاع الخاص . غالباً ، المسألة ليست إذا ما كان إجراء أو تصرف ما يتفق مع تعريفات الفساد الرسمية المعترف بها في المجتمعات ذات المؤسسات الأقوى ، ولكن ما هو أكثر أهمية كيف يسعى الناس إلى الدفاع عن المكاسب السياسية والاقتصادية في سياق مؤسسات ضعيفة ، الفرص الضخمة ، والمخاطر الكبيرة .

روسيا : دوائر أعمال خطيرة

الفساد متغلغل في روسيا ، وغالباً منظم على طول خطوط العشائر ، ضار بالتنمية الاقتصادية والديمقراطية ، وأحياناً بالعنف . ومع ذلك ، إنه ليس شيئاً جديداً - أو " المافيا " وأصحاب مبادرات المغامرة التجارية المرتبطين بالدوائر السياسية . كلها تأثرت بتطورات 1991 وكلها لها جذور ممتدة في ماضي الاتحاد السوفيتي .

من هم أعضاء القلة

مصطلح أعضاء القلة المتحكمة ، مصطلح شائع في الأوساط السياسية أكثر منه مفهوماً تحليلياً ، ومن ثم لا يوجد إجماع حول من ينتمي أو لا ينتمي إلى هذه الفئة . في عام 2003 قدرت مجلة Forbes أن هناك 17 مليونيراً روسياً ، الأغلبية تنتمي إلى هذه الفئة . تشير بعض التقارير إلى أربعة من القادة الأساسيين والزمرة داخل النخبة السياسية والإدارة القومية . آخرون يقولون بأن العدد ثمانية أو أكثر ضمن نخبة دوائر الأعمال تنتمي إلى الأقلية المتحكمة .

معظم القوائم ، مع ذلك ، اعتباراً من عام 2003 أضافت أسماء مثل Mikhail Fridman رئيس مجلس إدارة اتحاد بترولي ومصرفي . Mikhail KhodorKovsky وكيل وزارة سابق لشئون الوقود والطاقة أصبح أغني فرد روسي خلال صناعة الألومنيوم ، مولدات الكهرباء ، والتعدين ، وقبل القبض عليه عام 2003 كان من أكبر المدافعين عن شفافية الشركات . Boris Berezosky ، سابقاً خبير اليكتواري ، ومستشار Yeltsin رئيس روسيا السابق ، وأسماء أخرى كثيرة ، في قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي .

تتكون الزمرة أو العشائر من أصحاب الولاء الشخصي ، من مقتنصي الفرص ، الزعماء المرتقبين ، المجرمين ، الفاسدين الرسميين . بالنسبة لأولئك الذين يريدون الصعود إلى أعلى سلم الحياة ، فإن الفرص السياسية والاقتصاد خارج الزمرة أو العشيرة نسبياً قليلة وخطرة . ولتبادل المصالح مقابل مساعدة مشروعات حكم القلة ، فإن أعضاء الزمرة أو العشائر يحصلون على الفرص ، المال ، الحماية ، المكانة . يفترض بعض المحللين أن النظام نفسه له مصلحة في تقوية أعضاء حكم القلة ، في

الأرباح التي يمكنهم أن يحققوها ، العضلات التي يمكنهم أن يستخدموها لفعل الأشياء، حيث تقتصر جهود الإصلاح من المركز إلى المصادقية .

حكم الأقلية المتحكمة والزمراً عملياً

كيف حققت الأقلية الثروة والسلطة ، وكيف استخدمتها ؟

أكثر من أي شيء آخر ، ملحمة " القروض للأسهم " في منتصف التسعينيات مكنت أعضاء حكم الأقلية من طرد " البيروقراطيين الحمر " الذين هيمنوا على الصناعات أثناء مرحلة الخصخصة المبكرة . في أواخر عام 1994 كانت الدولة في مسيس الحاجة إلى السيولة ، وإلى أن تقفز إلى تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية عبر القطاع الخاص . في نفس الوقت ، كانت هناك قلة من المصرفيين ورجال الأعمال يتطلعون إلى تملك أو على الأقل الإشراف على الشركات الكبيرة والموارد الطبيعية . اقترح " فلاديمير بوتن " مشروع القروض للدولة في مقابل إدارة حصص كبيرة في مشروعات الدولة . نظرياً كانت الصفقة سوف تنتهي بمجرد أن تسدد الدولة القروض أو تباع حصتها في تلك المشروعات . ليس مستغرباً الدولة لم تدفع أبداً . نفذت القروض قبل عام 1996 الذي شهد الانتخابات الرئاسية ، والتي واجه فيها يلتسن Boris Yeltsin تحديات ضخمة ، بينما جاء الحل عن طريق مشروع القروض فيما بعد . مكنت القروض يلتسن من الأداء الجيد على مستوى الالتزامات العامة، دفع بعض المرتبات المتأخرة ، تمويل حملته الانتخابية بزيادة مائة ضعف الحد القانوني . في نفس الوقت حققت الأقلية الحاكمة مصلحة مؤكدة من إعادة انتخاب يلتسن ، حتى يمكن أن يروا مشروع قروض الدولة يسير في الاتجاه الصحيح .

كان الفساد سلعة قابلة للبيع في عهد الاتحاد السوفيتي ، ولكن الآن السوق أكثر ازدهاراً - يستخدم دليل الفساد لتهديد الخصوم السياسيين والاقتصاديين ، وأيضاً الرسميين في جهاز الدولة غير المتعاونين . الصحفيون ومن يجرون التحريات ، والسياسيون تراكت لديهم المعلومات الإجرامية (من السهل الحصول عليها ، ولكنها تزود إذا أريد ذلك) ثم تباع إلى الشخص المتورط ، إذا لم يدفع الهدف ، يمكن أن يباع الدليل أيضاً إلى الصحافة . تعكس فعالية تلك التصرفات وفرة الفساد ذاته ، عدم فعالية تحديات الدولة ، وتطبيق القانون ، وجو من غيبة القانون ، الذي جعل حتى الادعاءات المزيفة يعتقد في صدقها على نطاق واسع .

قد جعلت حكومة بيوتن الإصلاح الضريبي من بين أولياتها ، جزئياً لسبب يتعلق بالإيرادات ، ولكن أيضاً كطريقة لإشاعة جو المصادقية الرسمية . ليس بالضرورة التهرب الضريبي يعتبر فساداً في حد ذاته ، ولكنه في روسيا يعكس سلطة حكم الأقلية ، وعدم فعالية الدولة . التبسيط الذي جاء به قانون الضرائب الذي صدر عام 1999 ، قد زاد من الإيرادات إلى حد ما، وعن طريق التبسيط أيضاً في حساب الضرائب المستحقة ، ربما أدى ذلك إلى تبسيط مستوى بعض حالات الفساد ، ولكن ظل به بعض أعضاء جماعة حكم الأقلية والمصرفيون يتمتعون في دائرة القرب من عدم المساءلة بينها تلهث الدولة وراء الإيرادات والكثير من موظفي الحكومة يحصلون على أدنى مستوى المرتبات ، أو لا يحصلون بالمرّة . في عام 2002 صدر عن مكتب المدعي العام تقريراً يشير إلى أن التهرب الضريبي من قطاع البنوك يصل إلى 36 بليون روبية . تضمن نفس التقرير أن الدولة فقدت من إيراداتها 42 مليون روبية نتيجة صدور قرار خاطئ من رئيس اللجنة المسؤولة عن الصيد في مياه الدولة بتخصيص حصص غير قانونية لبعض

الجهات . أحد أعضاء مجموعة حكم الأقلية مثل Oleg Deripaska استخدم إجراءات قانونية لتبرير استيلائه على أصول منتجة . وبالمثل ، تتحدث وسائل الإعلام بصورة متكررة عن حملات تفتيش تشنها وحدات من البوليس على مراكز رئيسية لبعض دوائر الأعمال بحجة عمل تحزبات عن تصرفات مشبوهة أو لفرض القانون ، ولكنها في الواقع لمساعدة أحد المقربين على تغطية مخالفاته الاقتصادية أو القانونية .

الجريمة المنظمة : عضلات للتأجير

تتمثل قوة الجريمة المنظمة في كل من تداعيات وتدعيم عامل من أعراض جماعات نالأقلية المتحكمة والزمير الإجرامية ، بما يعكس نفس الفرص ، عدم فعالية المؤسسات ، ومناخ عدم الأمن الذي يشكل الفساد . تتحالف عصابات المافيا غالباً مع المشاركين من دوائر الأعمال والدولة في أنشطة الفساد . تعتمد جماعة التحكم بصفة عامة على " العضلات " غير القانونية لإنجاز الأشياء ، ورموز الجريمة المنظمة أعضاء أساسيين في الكثير من العشائر أو الزمر . ولكن الجريمة المنظمة الروسية لا مركزية وليس لها تدرج في مستوى الرئاسة : بدلاً من شبكة موحدة على المستوى القومي ، فإن الآلاف من الزمر أو العصابات يعمل من خلال القليل من التنسيق أو لا تنسيق . إنهم قد يتعاونون في وقت محدد خلال المشروعات الأكبر . ولكن الجريمة المنظمة بصفة عامة عبارة عن عالم من مجموعة صغيرة متغيرة التشكيل تستغل أي فرص غير قانونية تكون متاحة . من تقديرات عام 1995 أن 30,000 فرد مشترك ، منهم 3,000 قادة لجماعاتهم الخاصة . أكثر من 1,000 من هؤلاء يعلمون في مناطق مختلفة داخل روسيا ، منهم 300 منخرطين في عمليات دولية .

في نهاية العقد التاسع (1990) ، كان للجريمة المنظمة تأثير قوى على نصف الاقتصاد الروسي ، وفي عام 1994 ، دفعت رشايو تم تقديرها بمبلغ 22 بليون روبية . كانت رموز المافيا وتحكم الأقلية مثل Vladimir Gusinsky وراء بعض المشاريع الهرمية الأكثر سوءاً في منتصف التسعينيات (1990) . لقد اغروا المواطنين ، حيث وعدوهم بعائدات يسيل لها اللعاب على مدخراتهم ، والتي بالطبع لم يروها أبداً . نفس المخاطر وعدم التأكد التي تترجح منها المافيا تعني أن القليل من أموالهم يستثمر في روسيا ، بدلاً من ذلك ، لقد كانت الجريمة المنظمة قوة ضخمة ساهمت في هروب رأس المال . حديثاً ، توجد بعض التأملات بأن أموال المافيا تعود مرة أخرى إلى روسيا استجابة إلى اتجاهات اقتصادية محلية أكثر ملاءمة ، ولكن نطاق مثل هذا التدفق لم يخضع بعد للدراسة والإثبات . وعموماً ، الاستثمارات المحلية الكبيرة التي تتحكم فيها رموز الجريمة ، سوف تكون نعمة مزدوجة في أحسن الاحتمالات .

توفير الحماية في موقف عدم التأكد يمثل نشاطاً محورياً لمعظم العصابات الروسية . في عصر ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تستطيع الجريمة المنظمة (أحياناً في تحالف مع البوليس ، وأحياناً في صراع مسلح معهم) أن تسد فجوات تنشأ بسبب ضعف المؤسسات الرسمية . تخصص أصحاب المبادرات التجارية والمالية مبالغ باعتبارها " تأمين لمشروعاتهم في ميزانياتهم تدفع إلى عصابات المافيا المحلية ، مقابل حمايتهم ضد الجرائم العادية ، التدخلات الرسمية ن التهديدات من العصابات الأخرى ، وبالطبع من جرائم نفس الأشخاص الذين يدفع لهم . الحماية متاحة من مصادر كثيرة : توجد هيئات خاصة توفر الأمن بصورة قانونية ، ويقدم بوليس الفساد خدماتهم أيضاً . ومع ذلك ، ينظر كثيرون إلى الجريمة المنظمة باعتبارها

مصدر الحماية الأكثر فعالية - وجهة نظر تضيف فقط إلى عدم الأمن طويل الأجل ، ولقد سوَّق قادة المافيا خدماتهم بصورة تهديدية خلال عقد التسعينيات (1990) ومع ذلك ، الخروج من مثل هذه الصفقات قد يكون صعباً . يستطيع المرء أن ينهي علاقته بشركة أمن خاصة ، وعندما تكون المافيا هي الطرف الآخر ، يكون الموقف أكثر صعوبة ؛ لهذا السبب من بين قادة العصابات الأخرى من له اليد العليا في التعامل مع الجميع ، فيما عدا رموز دوائر الأعمال الأكثر قوة .

ومع ذلك ، في أوقات أخرى ، تكون المسألة ليست الحماية ولكن العنف . أشخاص الإصلاح ، المنافسون في دوائر الأعمال ، والسياسيون كثيراً ما يتم اغتيالهم : قتل 72 شخصاً من أصحاب أو رؤساء البنوك خلال عامين في التسعينيات (1990) . في خريف عام 2002 قتل Valentin Tsverkov محافظ أحد البنوك في وسط النهار وفي وسط موسكو ، وفي نفس العام اغتيل أيضاً محافظ منطقة Smolensk ، ومستول مترو الأنفاق . وفي عام 1998 ، قتل في ميدان Petersburg أحد المشاهير المدافعين عن الديمقراطية ، وعضو البرلمان Galinav . وهؤلاء ، على سبيل المثال ، وليس الحصر .

العصر السوفييتي - أوامر بدون أسواق

من المغري أن تفكر في فئة تحكم القلة ، الجريمة المنظمة ، والفساد بصفة عامة كشيء ما جديد أو كمخرجات لمشكلات وأحداث ما بعد الشيوعية . ولكن مناخ ما بعد 1991 ، حيث الفرص الضخمة والمؤسسات الضعيفة ساعدت على جعل الفساد مزلزلاً بصفة خاصة ، الكثير من المشكلات الأساسية ، وبعد الرموز البارزة المتورطة ، لها جذورها في النظام السوفييتي

السابق . المناقشة الكاملة لفساد فترة الاتحاد السوفيتي ليست من اهتمامات هذا الفصل ، ولكن بعض النقاط مهمة لما يأتي بعد ذلك . أثناء ذلك العهد كان الاقتصاد السوفيتي يوصف بالبيروقراطية شديدة التعقيد والتخطيط المركزي الشامل والذي يفتقر إلى نظام الأسعار ، يحكمه حزب واحد ديكتاتوري لا يستجيب إلى أحد . كان الفساد البيروقراطي القاعدة وليس الاستثناء ، لأن المسؤولين ومديري المشروعات لم يأخذوا فقط مزايا من الفرص غير الشرعية ، ولكنهم يناضلون لكي يظهروا كما لو كانوا يحققون المستهدفات . النظام الموازي للفساد على المستوى الشخصي ساعد على تحقيق مكاسب شخصية استناداً إلى العجز في الإنتاج والإنتاجية تمثلت في إسكان أفضل ، رعاية صحية ، تعليم ، واجبات وظيفية أفضل . في قمة الهيكل السياسي ، وفي مناسبات معينة ، عند نقاط رئيسية في الاقتصاد ، كان يمكن أن تكون مكاسب الفساد مثيرة . لم يكن الفساد سداً في تلك الأيام، ولكن الاعتراف الرسمي بالمشكلة كان غالباً يستخدم لخدمة أغراض سياسية . كان كبار المسؤولين تلصق بأحدهم تهمة الفساد ، كان ذلك يعني أنه في طريقة إلى الجانب الخاسر من صراع الحزب .

بالنسبة لأغراض دراستنا ، توجد أربعة أوجه في العهد السوفيتي لها أهمية خاصة . كان جهاز حزب الدولة ضخماً واحتكاريًا ، ولكنه من زوايا كثيرة غير فعال . كانت بيروقراطية الدولة بطيئة الحركة ، ولها صبغة سياسية واضحة . يعاقب الحزب بقسوة شديدة خصومة ، ولا يسمح بمنح وسيلة مشروعة للتأثير في سياسات الدولة من أسفل . حتى عندما اتحت الفرصة ، جاءت النصائح التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي أكثر سوءاً وشكوكاً في ولائها ، ذلك البلد الذي حكم بالقهر كان غير ملائم بصورة مريحة للاستجابة إلى الإشارات التي ترسلها الأسواق أو السياسيين أو لتدعيم

المنافسة المنفتحة والمنظمة . ثانياً ، حتى لو كانت الدولة ضعيفة ككل ، فإن مجموعات الرسميين والمديرين داخلها كانوا أقوىاء . عملياً ، كانوا يعملون بالفعل في سياق من الحصانة عندما بدأ النظام مرحلة انهياره الطويلة تحت "البيروستورिका" . يمكن القول بأن الرسميين كانوا يتمتعون بحقوق ملكية محدودة - تتمثل في الاستهلاك ، وفي الأرباح ، إذا لم تكن حق النقل - وذلك في المشروعات التي يديرونها . في حالة الضباب التي تلت عام 1991 ، كان لدى أولئك المسؤولين الوسائل ، الدوافع والفرص لتحويل أصول الدولة الكبيرة إلى ملكية خاصة .

ثالثاً ، الحصول على حقوق الملكية يمثل شيئاً واحداً ، والدفاع عنها في سياق غير آمن شيء آخر تماماً . أصبح تنفيذ قانون الجريمة المنظمة في القطاع الخاص ، ووظائف تحصيل الديون بسرعة مسائل محورية ، بينما تفككت المحاكم ، البوليس ، الوظائف البيروقراطية ، وهنا أيضاً أعد الاتحاد السوفيتي المسرح . بدأ تشكيل مجموعات أمافيا في عقد العشرينيات (1920) ، وفي أواخر الثلاثينيات (1930) كانوا شركاء فاعلين مع حزب الدولة في ضبط نزلاء شبكة السجون الضخمة . أثناء الركود في عهد Brezhnev ، وإلى حد ما أثناء البيروستوریکا استغلت العصابات الإجرامية كل ما هو بارز في الاقتصاد الضحل ، وخاصة في الأماكن البعيدة مثل جورجيا ، والشرق الأقصى . بعد عام 1991 كانت جماعات الجريمة المنظمة في أوضاع جيدة لتوسيع مجال نفوذها ولتؤجر عضلاتها إلى أصحاب المشروعات الخاصة . تتطلب كل الأسواق مستوى من الثقة . حول أعضاء الجريمة المنظمة ومسئولو الفساد الثقة إلى سلعة بسبب ضعف المؤسسات العامة والمعايير الخاصة .

رابعاً ، بينما كان الفساد في الاتحاد السوفيتي كثيفاً ، كان له نوع من إطار المعيارى ، يستطيع مديرو المشروعات استغلال أصولهم الاقتصادية داخل حدود معينة . كانت توجد ممارسات للتأثيرات غير الشرعية ، ولكن كان لها مضامين تعاونية وما يمكن أن نطلق عليه التشبيك (إقامة شبكات) . التأثيرات غير الشرعية إحدى أوجه الفساد ولكنها كانت أيضاً من عمليات المساعدة المتبادلة ولتأكيد العلاقات الشخصية . عندما سقط الاتحاد السوفيتي ذهب معه التأثيرات غير الشرعية . العجز الاقتصادي والفرص اليومية للمبادلات الشخصية أفسحت طريق أمام الأسواق ، أصبحت ملكية الدولة ، ملكية خاصة (غالباً بين عشية وضحاها ، وبطرق غامضة) ، والتضامن غير الرسمي أفسح الطريق عدم الأمان على نطاق واسع . كانت العلاقات يتم تكوينها استناداً إلى التبادلات المالية التي أصبحت غير شخصية وتحكمها التزامات متبادلة . وبصفة عامة كل شيء يمكن أن يباع ويشترى ، ولكن علاقات ما بين الأشخاص ، الثقة ، والإطار المعيارى الأقدم أخذت في الذبول .

تحكم القلة ، الزمرة ، والتغيير

تختلف الفساد الروس في النوع ، ولكن ليس بالضبط في الكمية مقارنة بفساد سوق التأثير وحالات نخبة الكارتل التي نوقشت في الفصول السابقة . لا يوجد نظير في الحالات الأخير يشبه عدم الأمان أو نزاع تحكم القلة التي توصف بها مشكلات الفساد النظامي في روسيا . كان العنف جزءاً من استراتيجية نخبة الكارتل الكورية لاستعادة السلطة قبل عام 1987 ، والجريمة المنظمة جزء من قصة الفساد في إيطاليا ، ولكن روسيا حالة منفصلة .

يعكس التناقض ترابطاً متطابقاً للفرص الاقتصادية والسياسية سريعة التوسع ، وإطار مؤسسي ضعيف جداً -- يتضمن الأخير ليس فقط المؤسسات البيروقراطية ، المحاكم ، وتنفيذ القانون ، ولكن أيضاً الأحزاب السياسية ، وسائل الإعلام والمجتمع المدني . بحركة جماعة القلة المتحكمة إلى الاقتصاد الروسي ، لأن الثروة الضخمة كانت في خطر ، وكان هناك الذي يمكن عمله لإيقاف ذلك الخطر . لقد كانت الدولة السوفيتية القديمة ضعيفة في الأوجه الأساسية . حدث هذا أحياناً من خلال الاختيار والنصائح السياسية الضعيفة ، وحدث أحياناً من خلال تغاضي المسؤولين عن تصرفات المجرمين ، وعناصر دوائر الأعمال ، حدث هذا أحياناً ، عندما ألقى المواطنون الروس والمستثمرون الدوليون نظرة إلى الموقف العنيف غير المتوقع ووجدوا أنه لا يشجع على المشاركة . ومع ذلك ، مثل هذا الضعف جاء ليمضي ، أنه فقط أثرى سلطة القلة المتحكمة بينما شجع آخرين للبحث عن الحماية بأي طريقة يمكن أن يجدوها .

لنتلك الأسباب ، قد يكون فساد نمط مجموعة القلة ، والزمرة المتحكمة أكثر بقاء وقابلية للتكيف من فساد نخبة الكارتل . القلة المتحكمة - على خلاف نخبة الكارتل - لا تحتاج إلى التحكم في كل البلد ، غير معرضة للصدمات الخارجية أو المنافسة الداخلية ، وتنتظر إلى مشكلات روسيا على أنها البحث عن طرق جديدة للربح . إذا كان جشع القطاع الخاص ، وضعف مؤسسات القطاع العام هي في الواقع محورية لهذا النوع من الفساد ، حينئذ ، فإن المزيد من التحرر أو اللامركزية دون اهتمام لصيق بالبلد ، والمؤسسات الاقتصادية والسياسية فإن أحداث مثل هذه التغييرات سوف تعني صب المزيد من البنزين على النار . تحتاج روسيا إلى مؤسسات قوية - أحزاب سياسية قوية صادقة ، بيروقراطيات ، تحصيل ضرائب ، تنفيذ قانون ،

أعمال مصرفية محسنة ، مؤسسات اقتصادية وسيطة مثل أسواق الأسهم والسندات ، ومجتمع مدني قوي ونشط . قد تكون الإصلاحات الجديدة في الضرائب قانون العقوبات ، قانون الأرض والملكية قد أتت بعض ثمارها ، وقد يكون قانون مجلس مقاومة الفساد الجديد ، والذي تولي رئاسته رئيس مجلس وزراء سابق ، قد تكون خطوة إيجابية . ولكن الفساد يستمر ، وتلقى المحاكم الكثير من القضايا ، وثقافة عدم المساءلة مازالت حية ترزق بين مسئولى الدولة ، ويعترف بيوتن نفسه بأن إجراءات مقاومة الفساد منذ عام 2000 كان تأثيرها ضعيفاً .

الفساد في روسيا يستمر في التطور . لقد كانت الاتجاهات الاقتصادية إيجابية على نطاق واسع منذ انهيار " الروبل " في عام 1998 ، الذي حصر الطلب المحلي في السلع المنتجة في الداخل ، كما أن ارتفاع أسعار البترول حسن من أوضاع الاقتصاد وميزانية الدولة . بدأ هروب رأس المال يتراجع منذ عام 2000 ، وطبقاً لبعض التقديرات أنه الآن يتجاوز لأول مرة حجم استثمارات رعوس الأموال الأجنبية . الاغتيالات المرتبطة بدوائر الأعمال وصلت إلى الذروة في منتصف التسعينيات (1990) ، بعض الهيئات الرسمية لتنفيذ القوانين تحصل الآن على مستوى مقبول من المصداقية ، وعدد متنوع من شركات الأمن الخاصة تتنافس الآن مع الجريمة المنظمة ، وقد تحرك بعض رموز المافيا إلى دوائر أعمال قانونية ، بينما تحول آخرون إلى أنشطة الجريمة الأكثر تقليدية . المتغيرات الجوهرية المطلوب مراقبتها سوف لا تكون إجراءات فساد محددة أو مبادرات إصلاح ، ولكن بدلاً من ذلك القوة الشاملة للمؤسسات ، وتلك الخاصة بالمشاركة السياسية والاقتصادية التي تحمي وتدعم أو لا تحمي ولا تدعم . يمكن أن يكون ازدهار مثل هذه المشاركة ، الخطوة الأولى في اتجاه

بناء مؤسسات سياسية ، مجتمع مدني ودولة قابلة للمساءلة ، وقادرة على مراجعة القلة المتحكمة . ولكن إذا كان للأعضاء الذين على قمة هيكل إدارة الدولة اليد العليا على كل من القلة المتحكمة والمجتمع ، سوف تكون النتيجة إلى حد ما أكثر سوءاً – ربما كأصحاب السلطة الرسمية وما يظهرونه من أعراض الفساد التي يتناولها " الفصل السابع " .

الفلبين : القلة المتحكمة ، أتباع Marcos

ثم القلة المتحكمة ؟

الرئيس الراحل Ferdinand Marcos ، وزوجته القوية إيميلدا ، ومجموعتها التي على المستوى العالمي من الملابس والأحذية قد تعبر على الصورة الذهنية الشعبية عن الفساد في الفلبين ، ولكن الحقيقة أكثر تعقيداً وأعمق جذوراً . جغرافياً مستعمرة إسبانية ، وستين عاماً تعتبرها الولايات المتحدة دولة ذات أهمية استراتيجية حليفة لها ، أدى هذا إلى تغلغل الفساد . بروز القلة المتحكمة واتباعهم قد أعاق حركات نمو الديمقراطية بينما تعاملاتها أثرت القلة على حساب الكثرة ، وأحدثت تشويشاً على التنمية والطريق الذي يجب أن تسلكه – لو بسبب المساعدة التي تسلمها فقط – لأصبحت دولة ذات وفرة يمكن أن تحسد عليها .

ما يزيد على 84 مليون نفس يعيشون على أكثر من 7,000 جزيرة تشكل في مجموعها الفلبين ، ولكن السياسة والاقتصاد تهيمن عليها حوالي ثمانين عائلة فقط . بعض هذه العائلات ديناصورات إقطاعيين ، بينما آخرون أكثر بروزاً في مجال الأعمال المصرفية والصناعية ، وبصفة عامة يديرون دولة ضعيفة ولا مركزية . قد حولت بعض فئات القلة المتحكمة واتباعها أقسام الدولة إلى مراكز نفوذ لها ، قد استخدم آخرون تأثير الفساد لإبعاد

الدولة عن تعاملات دوائر أعمالهم ، وفي حالات أخرى ، ببساطة يسرقون ويبتزون من البلد . ماركوس - وخاصة قانون الخدمة العسكرية الذي طالت فترته (1972 - 1986) - جعل الصورة أكثر تعقيداً : جعل الأسر المقربة أكثر ازدهاراً ، بينما أخرى شاهدهت أملاكها وامتيازاتها تتلاشي . ساعد سوء الاستخدام هذا على تعبئة ثورة قوة الشعب التي أطاحت بماركوس عام 1986 ، ومنذ ذلك الوقت تكاثرت أنشطة مقاومة الفساد . ومع ذلك ، يبقى عرض القلة والزمرة المتحكمة حيوية جداً ، وفي الواقع قد عملت بعض الأسر البارزة أفضل من قبل في السنوات الحديثة .

بناء إمبراطورية أسرة

السلطة المركزية كانت مهتزة منذ وقت طويل في الفلبين . حكمها الأسبان على مدى ثلاثة قرون . ومع ذلك كانت سلطاتها المحلية تعاني من نقص الموارد إلى حد أنهم غالباً كانوا يعتمدون على أفراد الكنسية الكاثوليكية في الأماكن البعيدة . حكم أولئك الرهبان مع تمتعهم بالحصانة في عملهم اليومي ، وكانت اتهاماتهم بسوء الاستخدام من جانبهم من الأمور الشائعة . كما أن المسلمون كانت لهم مشكلاتهم وصراعاتهم حول الأرض أيضاً . كانت الأرض قاعدة واضحة للسلطة المحلية . أحياناً كانت ملكية الأرض نتيجة السلطة أو القوة : شراء الأصوات ، الخداع ، والعنف ساعدت على تدشين بعض أعضاء القلة المتحكمة ، وحقق الحماية لكثيرين . في الواقع نظام الاستعمار الأمريكي فعل الكثير لخلق مجموعات القلة المتحكمة الحديثة ، أكثر من تأثير النظام الأسباني القديم ، لأن US أعطت المزيد من الاهتمام لخلق مؤسسات ممثلة بدلاً من بناء إدارة مركزية فعالة . بداية الانتخابات المحلية في عام 1901 .

ممارسة المشاركة في غياب مؤسسات قوية - أحد الأوجه الأساسية في عرض فساد القلة المتحكمة والزمرة - له مضامين بعيدة المدى . الموارد العامة ، الأرض ، الوصول السهل إلى الأسواق ورأس المال ، والتعامل الذي لا يحابي المتنافسين ، يمكن أن يتوفر كل هذا من خلال الاستخدام الاستراتيجي للتأثير ، الأموال ، والعنف . إنشاء الأمريكان نظام الكومنويلث Commonwealth لا مركزية متعددة الأفرع ، في عام 1935 كخطوة في اتجاه الاستقلال ، ولكنه سقط سريعاً تحت سيطرة القلة المتحكمة . حصلت الفلبين على استقلالها في عام 1946 ، ومعها نمط إدارة الحكم إلى حد كبير سليم . قللت U.S من تدخلها الإداري اليومي ، ولكنها بقيت مصدراً حيوياً للمساعدة ، الاستثمار والتدعيم السياسي . مصالحها الاستراتيجية وكثافة قواعدها العسكرية ، كلاهما حافظ على تدفق الموارد ، والتزام السياسة الأمريكية بالوضع القائم . أي حركة ديمقراطية قوية كافية للتخلص من مجموعة القلة المتحكمة يجب أيضاً أن تكون قوية بدرجة كافية لإنهاء تراخيص القواعد العسكرية . كانت القلة المتحكمة ، على العكس ، مستقرة ، ومتعاونة . كان التمييز بين الولاء العام والخاص غامضاً ، كان البيروقراطيون غالباً خاضعين بصورة أكبر للولاء لرموزهم بدلاً من واجباتهم الرسمية أو تعليمات هيئاتهم ، مع النتيجة بأن البيروقراطية ، كانت متضخمة منذ وقت طويل ، متحزبة ، وغير فعالة

العرض العنيد

الضرر الذي أحدثه فساد الفلبين من الصعب أن تبالغ فيه . في عام 1999 قدرت إحدى الدراسات الخسائر التي أحدثها الفساد بحوالي 100 مليون بيزوفلبيني (حوالي 2,5 مليون دولار أمريكي) يومياً ، ويقدره البنك الدولي

بـخمس الميزانية القومية للحكومة أو حوالي 3,8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي . مثل هذه الأرقام تقريبية . تعمل مثل هذه الخسائر على تأييد ضعف وعدم فعالية الدولة ، عرقلة ظهور المتحدين للقلة المتحكمة ، وتعكس الانتقال الكثيف للثروة إلى أيدي قلة من العائلات - وحينئذ ، الاحتمال الأكبر إلى خارج البلد .

فساد القلة المتحكمة والزمرة في الفلبين من الصعب أن يكون نسخة مكررة من الفساد في روسيا ، ولكنه يتصف بتنظيم مماثل للسلطة ، والنزاع، بين اتباع لأشخاص محددین والتي تمت جذورها عميقة إلى دولة غير فعالة . التحركات الرسمية لتحرير الاقتصاد من المحتمل أنها ساعدت الأسر الأساسية على توسيع امبراطوريتهم - كما حدث في نهاية ديكتاتورية ماركوس . لقد كان لبناء المؤسسات ، ولجهود مقاومة الفساد نجاح عديم الأهمية ، ومن غير المحتمل أن يصبح أكثر فعالية مع وجود الثراء لدى عدد قليل من الأسر ، والفقر واسع الانتشار ، وليس هناك اقتصاد منفتح حقيقة أو مجتمع مدني نشيط للهيمنة على الحياة القومية .

المكسيك : وصناعة القلة المتحكمة

وجود المكسيك باعتبارها الحالة الأخيرة في هذه الفئة قد تدعو إلى حد ما إلى الدهشة . تعايش الفساد في المكسيك حتى أواخر العقد الثامن (1980) مع استقرار سياسي لافت . سيطر الرؤساء على الحياة السياسية ، كان لديهم أموال سرية ضخمة تحت تصرفهم الشخصي ، والسلطة لنقلها إلى أسلافهم . لقد حكموا منذ عام 1929 من خلال الحزب الثوري الدستوري PRI ، ذلك الحزب الأقرب إلى الاحتكار ، والذي كان جزءاً من الماكينة السياسية ، جزءاً من مستودع الأيدلوجية القومية ، وأولاً وأخيراً وسيلة للتحكم ،

والمؤسسة الوحيدة الأكثر قوة على المستوى القومي . من أوجه كثيرة تجسد المكسيك عرض نخبة الكارتل .

ولكن قد حدث أخيراً تغيير . في عام 2000 تعرض PRI لهزيمة لأول مرة في انتخابات الرئاسة على مدى سنوات من قبل . قد عملت عصابات المخدرات وبوليس الفساد على التقليل من شأن السلطة المركزية في بعض الولايات . فتح التحرر المجال أمام بعض أقسام الاقتصاد ، وجعل من الصعب على PRI أن يحتكر الفرص ؛ والضغوط الدولية والمحلية للإصلاح ، وخاصة بعد الشك العميق الذي أحدثته انتخابات الرئاسة عام 1988 ، كما حدث هجوم على هيمنة PRI أيضاً . خسارة PRI في عام 2000 غيرت بالكاد المكسيك من نمط نخبة الكارتل إلى جماعة القلة المتحكمة والزمرة بذاته : فقط كم حجم ما أحدثه ذلك الانتخاب من تغيير تبقى مسألة مفتوحة . ولكن تآكل سلطة PRI على مدى عقدين من الزمن مشاركة متزايدة ذات دلالة في سياق مؤسسات ضعيفة - وهذا ما يشير إلى خصائص عرض فساد القلة المتحكمة والزمرة .

حكمة الحزب ، بواسطة الحزب ، ومن أجل الحزب

اخضع RPI كلاً من الدولة والمجتمع لمصالحة الخاصة عن طريق مزيج معقد من الحوافز والسلطة . الشاب الذي يريد أن يرتقى بمستوى حياته ، السياسي أو البيروقراطي الذي يسعى إلى الترقية ، أو شخصية دائرة العمل التي في حاجة إلى انطلاق ، كان عليهم جميعاً أن يلجأوا إلى PRI ، وبشروط الحزب . في بعض الهيئات الفيدرالية " العاملون أهل الثقة " - العمال الذين تعينهم رموز الحزب ويظهرون ولاءهم للحزب وصلت نسبتهم إلى 75 في المائة من القوة العاملة . تتدفق المزايا الطفيفة جداً إلى أعلى

وإلى أسفل من خلال الحزب ، والمجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كانت ضعيفة . يساعد الفساد على دمج السياسات بالنظام الاجتماعي الأوسع معاً ، مع الاستقرار نفسه يعتبر واحداً من تطلعات PRI الأساسية .

التحرر الاقتصادي كان قد فات أوانه منذ وقت طويل ، وكسب تقدير جيد على المستوى العالمي ، ولكنه حرم PRI من الجزرة والعصى اللذين كان يستخدمان في الهيمنة على دوائر الأعمال وتوجيه المزاي إلى الدوائر الانتخابية . قطعت التغييرات بعض مصادرات الإيرادات غير الشرعية الخاصة للحزب ورموزه في القمة ، أو على الأقل جعلت من الصعب جمع تلك الأموال وإخفائها . حل التكنوقراطيون محل عمليات PRI بصورة متزايدة في الوظائف الإدارية المهمة ، مما أضعف الحزب في تطبيق السياسات وسيطرته على الوظائف . بمضى الوقت لم يكن البيروقراطيون أقل فساداً من أولئك الذين قد حلوا محلهم ؛ الآن ، مع ذلك ، كان الفساد أقل تحكماً بصرامة من أعلى . كانت بعض المشكلات أيديولوجية : الحزب الذي أظهر منذ وقت طويل عداً عاماً لدوائر الأعمال ، يقدم نفسه الآن على أنه صديق للمنشآت الاقتصادية ، ومنفتح على الاقتصاد العالمي . ومع ذلك ، التهديد الأساسي هنا كان هيكلياً : الحزب الذي حقق هيمنة باحتكار قنوات التحرك الاجتماعي كان ملتزماً الآن بالسياسات التي كانت سوف تضعف قبضته على الفرص القائمة وتخلق ممرات جديدة من التقدم فيما وراء تحكمه .

ومع ذلك ، على مدى سنوات حكمه في الانتخابات ، سوف يحتفظ PRI بسلطته ، وعلى مدى سنوات ، كان ذلك سهلاً . كانت التحايلات الانتخابية متكررة وفعالة ، كما يلاحظ ، ولكن كان للحزب مصادر قوة أكثر عمقاً أيضاً . أنه كان الوريث للتقليد الثوري القومي ، في يده رموز مهمة ،

وجاذبية أيدولوجية . لقد واجه القليل من القوى المعارضة : الثروات التي أوجدت PRI أضعفت أيضاً النفوذ السياسي للكنسية الكاثوليكية ، طبقات الاقطاعيين ودوائر الأعمال . حضور الحزب في الحياة اليومية عرقل نمو استقلالية المجتمع المدني .

فساد المكسيك قديم وجديد

استخدم PRI الفساد لكل من الثراء الذاتي وتدعيم هيمنة الحزب وهيكله الداخلي الخداع والابتزاز الانتخابي ، ردود الفعل العنيفة ومشاريع الحماية كانت شائعة . استغل PRI ليس فقط المصالح الخاصة ولكن أيضاً المؤسسات العامة مثل بنك التنمية القومي ، مؤسسة الأمن الاجتماعي الفيدرالية ، ووزارة إصلاح الأراضي ، شركة البترول المملوكة للدولة ؛ نمرة ناضجة لسرقات المسؤولين وسوء استخدام العقود : 85 في المائة من عقود إنشاءات الشركة البترولية كانت تصدر بصورة غير قانونية . شارك قادة اتحاد عمال البترول في عدم عطاءات لإجراء التعاقدات ، بيع الوظائف، وتحويل مستحقات الاتحاد إلى مشروعاتهم الشخصية . أثناء عقد الثمانينيات (1980) ازداد نطاق سوء الاستغلال وانتقل إلى مستويات أعلى .

عندما لم يستطع PRI الفوز في الانتخابات سرقها ، كما ذكر . شراء الأصوات ، إثارة الرعب ، حشو أو فقد صناديق الاقتراع ، والعدو الزائف للأصوات ، كان عاماً ، كانت الأساليب بدائية ، وحتى عقد التسعينيات (1990) كان يشرف عليها فنيون من PRI .

على مدى سنوات كثيرة استخدم رؤساء المكسيك مبالغ ضخمة من الأموال الشخصية . لتقوية أوضاعهم داخل كل من الحزب والدولة ، وأيضاً للمزايا الشخصية . مثل هذه الأموال كانت سرية جداً بين رموز المستويات

الأعلى ، ولكن لا تدون حسابات من حيث كمياتها أو استخدامها . تعرضت الحسابات السرية إلى هجوم متزايد بعد عام 1994 وخاصة من جماعات مثل التحالف المدني ، وفي نهاية العقد ، ادعى مكتب المراقب المالي العام أن الممارسة قد انتهت . اخضع تأثير فساد مهم تحت الرقابة ، ولكن التحزب السياسي الزائد قد يكون قد تم تشجيعه أيضاً إلى حد أن الرعاية الرئاسية ربما تكن قد خفضت أيضاً .

لم يكن التحول إلى فساد القلة المتحكمة والزمرة قد بدأ بحالة واحدة ، ولكن بدلاً من ذلك ، مع الإنحلال التدريجي للحزب PRI وقدرته على فرض الانضباط على الفساد وأنشطته . ابتداءً من أواخر السبعينيات (1970) وشركة البترول ، وحتى التسعينيات ازداد الفساد في النطاق ، التكرار ، والإمكانيات المزلزلة . اشعلت تجارة المخدرات العنف ، والمزيد من أنماط الفساد غير المنتظمة . المزاي التي ربما كانت توزع داخل الحزب PRI للمحافظة على استقراره ، أو تستخدم لتحقيق قاعدته الشعبية كانت تتسرب بعيداً عن الحزب . الفساد منخفض المستوى والعنف لحماية نقل المخدرات ، ووضع تنفيذ القانون على الحياد ، والأنشطة العسكرية ضد المخدرات ، والتهديد أو التخلص من القضاة ، الشهود ، والعصابات المتنافسة ، قد كانت أقل تنظيماً ، وفي بعض المجالات قد ازدادت حديثاً

الفساد المكسيكي في تحول

في عام 2000 فقد PRI انتخابات الرئاسة لصالح مرشح المعارضة Vicente Fox في انتخابات جيدة التنظيم والرقابة اللصيقة . من المغربي أن يرى انتصار Fox التاريخي على أنه بداية عهد جديد في المكسيك ، ولكن قد يكون أيضاً ذروة عمليات متعددة ، مشتملة على كل من الفساد والإصلاحات،

التي أضعفت نخبة الكارتل التي هيمنت في وقت ما . لم تعد المكسيك بعد تتفق بوضوح مع استراتيجيات القلة المتحكمة والزمرة ، كما هو الحال مع روسيا والفلبين ، ولكن كان فسادها متجهاً نحو ذلك العرض . التأثيرات العالمية ، والتي تمتد من الضغوط لإحداث التحرر الاقتصادي إلى الطلب المتواصل بالنسبة للمخدرات غير القانونية في US ، وضعف المؤسسات المستمر تمثل أسباب طويلة الأجل . ولكن حيث ضعف PRI ، وذهبت معه الشبكات والحوافز التي فرضت نوعاً من النظام على الفساد . المسألة الأساسية ليس في أين ، تقع المكسيك على مؤشرات الفساد العالمية ، ولكن في ظهور نوع من الفساد أكثر تمزيقاً للتنمية وأكثر ارتباطاً وثيقاً بالعنف مقارنة بما حدث من عقود مضت .

القلة المتحكمة والزمرة الإجرامية :

من يحكم إذا كان هناك من يحكم ؟

تتعامل " أسواق التأثير " في سهولة الوصول إلى متخذي القرار والعمليات داخل مؤسسات عامة قوية نسبياً . " نخبة الكارتل " عبارة عن شبكات فساد تسمح لرموز الإدارة العليا لكي تدير جهاز للدولة أكثر ضعفاً ، وأن تحكم من أجل الأفضل أو الأسوأ في وجه منافسة سياسية واقتصادية متصاعدة . ولكن في حالة القلة الحاكمة والزمرة الإجرامية ، فإن شبكات التأثير تعتبر شخصية في نظم حوافزها وجداول أعمالها ، وتتأمر أو تتصارع استناداً إلى مصالح قصيرة الأجل في متناول اليد . يمكن أن يكون من غير الواضح في الحالات الشديدة ، إذا ما كان يوجد شخص ما يحكم أساساً . بعد مرور جيل من التحرر والخصخصة كجدول أعمال تنمية مهيمن ، فإن هذا العرض من الفساد يفيد في تذكيرنا بقيمة الدولة الفعالة .

ليس لدى مجتمعات القلة المتحكمة والزمرة ببساطة " المزيد من الفساد ". بينما بعض ممارساتهم الفاسدة سوف تكون معترفاً بها في أي مكان ، فإن الولايات المتحدة وإيطاليا ، على سبيل المثال ، لديهم بوليس فساد، بالضبط كما فعلت روسيا ، الفلبين ، والمكسيك - تجسد هذه الحالات بصورة نوعية مشكلات فساد نظامية مختلفة تتطلب استجابات إصلاح مختلفة . الشفافية ، الخصخصة ، انسيابية العمليات الرسمية ، وتدعيم تطبيق القانون والإدارة العامة ، أفكار إصلاح ممتازة ، ولكنها تفترض وجود دولة قوية بدرجة كافية لأداء وظائف أساسية ، وحوافز سياسية دائمة لفعل هذا . في حالة غياب ذلك ، فإن فتح باب العمليات العامة واسعاً على مصرعية أو تقهقر الدولة سوف يكون غير ملائم ، حيث أن اتخاذ القرار الحقيقي يمكن أن يكون قد تمت خصصته بالفعل بطرق محطمة بصفة خاصة - عملياً ، تحريك الضعيف لمواجهة القوى - يكون له معني ضئيلاً ، حيث الثقة ضعيفة (غالباً لأسباب وجيهة) وعدم الأمان حقيقة جوهرية في الحياة .

حينئذ ، هل حالات حكم القلة والزمرة الإجرامية فقدت أسبابها ؟ ليس بالضرورة على الرغم من أنه سوف يكون للإصلاحات فرصة صغيرة للتدعيم والنجاح المتواصل ، إلى أن يتم تناول أسباب أكثر عمقاً بطرق تعكس حقائق تلك المجتمعات . كيف يمكن أن تعمل تلك العملية ، ذلك موضوع الفصل الثامن . أولاً ، نريد ، مع ذلك ، أن نأخذ في اعتبارنا المجموعة الأخيرة من الحالات . إنها المجتمعات التي من الواضح تماماً من الذي يحكم فيها ، ولكن التي فيها أيضاً السلطة الرسمية متكاملة مع الفساد - وليس هناك حل وسط بينهما - والتي تعمل فيها رموز الفساد تحت غطاء حصانة شبه كاملة . هؤلاء هم أصحاب السلطة الرسمية موضوع الفصل السابع .